Annals of letters and languages حوليات الآداب واللغات
ISSN 2335-1969 E.ISSN 506X - 2602
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

مجلة علمية دولية محكمة . كلية الآداب واللغات . جامعة محمد بوضياف .المسيلة الجزائر

المجلد .11 عدد 02 : سبتمبر 2023 صفحة من : 93 إلى 121

تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا)

Syntax of (……..)

د. محمد خالد الرهاوي [i]* Dr. Mohammad Khaled Al-Rhawi

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، الدوحة ص.ب 2713
Department of Arabic language and literature- Qatar University- Doha -2713 rahawi@qu.edu.qa

معلومات المقال

تاريخ الاستلام:2023/05/12
تاريخ القبول :2023/06/02
تاريخ النشر2023/09/15

الكلمات المفتاحية:

النفي، الاستثناء، الحصر، الحال، الجملة الفعلية

ملخص البحث:

يتناول البحث تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا) وأمثاله التي يكثر دورانها في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح والكلام اليومي، فيتناول بالتحليل العناصر الرئيسة التي يتركب منها، ويبين نوعها ودلالتها ويزيل عنها اللبس والاشتباه بغيرها، فيتناول العنصر السابق لـ (إلَّا) هل هو نفي أو شرط، و(إلَّا) هل هي استثناء أو حصر؟ والجملة التالية لـ (إلا) هل هي جواب للشرط أو استئنائية أو صفة أو حالية؟ ويورد الأدلة العقلية والنقلية التي ترجح واحدا مما سبق ذكره من وجوه لعناصره، مع مناقشة أقوال العلماء فيه، واستقراء لمواضع التركيب في القرآن الكريم، كلٌّ في موضعه، ثم الختم بأبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

Keywords:

negation, exception, restriction, condition, verbal sentence.

The research examines a structure commonly used in the Holy Quran, classical Arabic poetry, . and daily speech. It analyzes the main elements that make up the structure, clarifies their types, meanings, and removes any confusion or ambiguity about them. The research focuses on the and determines whether it is a negation or a condition, and whether it "إلا" previous element of to "إلا" indicates an exception or limitation. It also examines the following sentence after determine whether it is a response to a condition, an exceptional case, or a current situation. The research provides rational and traditional evidence to support one of the proposed elements, and discusses the opinions of scholars on the matter. It also examines the positions of the structure in .the Holy Quran. The research concludes with the most prominent results it has reached

المؤلف المرسل :د.محمد خالد الرهاوي

1. مقدمة:

يكثر استعمال تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا) وأمثاله في القرآن الكريم وفي الشعر العربي والكلام العادي، وهو أسلوب خاص ليس بالاستثناء الصريح ولا الحصر الصريح، وتصنيفه في أي من القسمين السالفين يثير إشكالا لكون الدلالة غير صريحة وغير ظاهرة فيه كما هي ظاهرة فيهما، وقد تضاربت أقوال النحاة فيما قبله وفيما بعده، واشترطوا فيهما شروطا بين البحث عدم دقتها، وقد تتبعت مواضعه في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي بعض الأشعار والنثر وكلام العرب، وارتأيتُ أن يدار الحديث عن عناصر التركيب الرئيسة الثلاثة، وهي: السابق لـ (إلا)، و(إلا)، والتالي لها، كلٌّ منها في مطلب، فجاء البحث في ثلاثة مطالب وخاتمة، متبعا فيها المنهج الوصفي الذي يقتضي استقراء الظاهرة وإن كان استقراء ناقصا، ووصفها وتحليلها وتقديم الأدلة التي ترفع اللبس وتزيل الشبه وترجح ما يُعتقد أنه الصواب.

2. المطلب الأول: الجملة السابقة لـ (إلَّا)، ذهب الرضي إلى أن شرط وقوع الجملة الماضوية بعد (إلا) أن تقترن بـ(قد) أو أن تسبق بماض منفي، يقول: "وأما الماضي فجوّزوا أن يليها في المفرَّغ بأحد قيدين ... وإما تقدم ماضٍ منفي نحو قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر"

[2]. والتحقيق والتتبع للتركيب يظهر أن شرطي الرضي هذين غير صحيحين، وتنقضهما الشواهد من القرآن الكريم وغيره، فقد جاء المضارع منفي بـ(ما) و(لا)، في خمس عشرة آية متقدِّما (إلا) وفي كثير من الشواهد الشعرية والحديث النبوي الشريف، وفي آيات أخرى تقدم المضارع المسبوق بـ(لا) الناهية (إلا)، وجاءت الجملة بعد (إلا) غير مقترنة بـ(قد) سواء أكانت مسبوقة بماض منفي أو مضارع منفي أو منهي، كما سيأتي بيانه. وكذلك جاء هذا العنصر جملة اسمية منفية كما في كثير من الأحاديث الشريفة، منها الحديث الشريف: "ما مِن أُمَّتي أحَدٌ ولِيَ مِن أمرِ النّاسِ شيئًا لَمْ يحفَظْهم بما يحفَظُ به نفسَه وأهلَه إلّا لَمْ يَرَحْ رائحةَ الجنَّةِ"[3]. والحديث "ما مِن أحدٍ يُسلِّمُ علَيَّ، إلّا رَدَّ اللهُ عزَّ وجلَّ إليَّ رُوحي حتى أرُدَّ عليه السلام"[4]. والحديث: "ما من مسلمٍ يُصلِّي عليه أُمَّةٌ إلا شُفِّعوا فيه"[5]. والحديث: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُدْرِكُ لَهُ ابْنَتَانِ، فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتَاهُ – أَوْ صَحِبَهُمَا – إِلَّا أَدْخَلَتَاهُ الْجَنَّةَ"[6]. والحديث: "ما مِن مسلمٍ يُظلمُ مظلمةً، فيقاتلُ، فيُقتَلُ، إلا قتلِ شهيدًا"[7]. وغير ذلك كثير. كذلك جاء ما قبل (إلا) جملة اسمية مسبوقة باستفهام في قول عرقلة الكلبي[8] (567 هـ) وإن كان لا يحتج بشعره:

وأغيـــدُ بـــرَّاق الثنيّـــات واضـــحٌ أبى القلـــبَ عـــن حُبِّيـــه أن يتقلَّبـــا

لـــه شَـــعَرٌ مـــا اهتـــزَّ إلا تثعبنـــت ذوائبـــــه والصُّـــــدغ إلا تعقـــــربا

وهـــل ليلـــةٌ أمســـى لِميعـــادِ وَصـــلِهِ مُســـيَلَمَةً إلّا وَأَصـــبَحَت أَشـــعَبا

ويُلحظ أن العنصر الأول من التركيب –وهو الجملة السابقة لـ (إلا)– يتركب من أداة نفي (ما) وجملة فعلية فعلها ماضٍ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [سبأ ٣٤]، أو مضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر ١١]، ثم نكرة مجرورة بـ (من) الزائدة (نذير، رسول) أحيانا، وغالبا ما تكون صاحبة الحال، والنكرةُ في حيز النفي وشبهه تفيد العموم، فتستوعب جميع أفراد جنسها، فتنزل منزلة المعرفة[9]، وقد ورد مثل هذا التركيب في واحد وعشرين موضعا في القرآن الكريم.

وتشتبه (ما) النافية هنا وتلتبس بـ (ما) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ [البقرة ١٠٦]، ومنشأ هذا الشبه واللبس أمران:

أولهما: صحة تقدير (إن) الشرطية بدلا من (ما)، فالآيتان الكريمتان السابقتان يمكن تقدير: إنْ أرسلنا نذيرا قال مترفوها، وإن يأتِهم رسول كانوا به يستهزؤون.

وثانيهما: الدلالة على التكرار، فالتركيب المدروس هنا يدل على التكرار كما تدل عليه أداة الشرط (ما)، وكأن المعنى في الآية الكريمة: متى نرسل نذيرا إلى قرية قال مترفوها، أو كلما أرسلنا نذيرا إلى قرية قال مترفوها، وقد أشار إلى هذا الشبه ابن مالك بقوله: "لأنَّ تقدُّمَ الفعل مقرونا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلان كما كانا مع (كُلّما)"[10]. لكن يبعد الشبهَ بينهما ويزيلُه جملةُ أمورٍ، منها:

1. أنه ليس كل ما يتضمن معنى الشرط يأخذ حكمه ويعرب إعرابه، فكثير من الظروف مثلا تتضمن معنى الشرط دون أن تأخذ حكمه نحو قولك: عندما تدرس تنجح، وحين تأتيني أكرمك[11]، وقول الشاعر[12]:

بعشـــرتك الكـــرام تعـــدّ مـــنهم فـــلا تـــرينَّ لغـــيرهم ألوفـــا

حوليات الآداب واللغات
Annals of letters and languages
annaleslettres@gmail.com

أي إن تعاشر الكرام تعدّ منهم، لكنه لا يعد من الشرط وإن كان متضمنا معناه.

2. أن (ما) الشرطية عاملة الجزمَ، و(ما) النافية هنا لا عمل لها. ولو كانت شرطية لجزمت الفعل المضارع بعدها في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [الأنعام ٤]، ولكان (تأتِهم) لا (تأتيهم)، فلمَّا لم تجزم في هذه الآية وفي غيرها واطّرد إهمالها، دلّ ذلك على أنها ليست شرطية؛ لأن الشرطية جازمة ولا تهمل.

3. أن الجملة الثانية التالية لـ(إلَّا) والتي تشبه الجواب تعرب حالية عند جمهور النحاة، وقد جاءت نظائرها مفردة وشبه جملة، كما سيأتي بيانه.

4. أن الشرط يكون زمنه المستقبل ويكون فيما هو غير متحقق ولا يرجى تحققه، والتركيب هنا لا يتحدث عن المستقبل، بل يخبر عن أقوام مضوا أو كانوا على عهد النبي ﷺ، فاختلف زمنا التركيبين والقصد منهما.

5. أن احتمالية التركيب للتكرار لا تجعل منه تركيبا شرطيا، فكثير من التراكيب تحتمل التكرار من قرينة فيها ولا تعد شرطية، فالفعل المضارع يفيد التجدد والحدوث غالبا لكنه لا يكون للشرط عند إفادته ذلك المعنى، وكثير من الظروف ينعقد فيها السبب والمسبب ويدل على التكرار ومعنى الشرط ولا يعدُّ من الشرط.

6. أن الأصل في الشرط هو الإبهام وعدم التعيين[13]، بينما تفيد (ما) مع (إلَّا) في هذا الأسلوبِ الحصرَ والتوكيد والحديث عن قوم بعينهم أو ظاهرة بعينها في كل صورة من صوره.

7. أن المسوّغ لوقوع الجملة بعد (إلَّا) في هذا التركيب هو النفي، ولولاه لما جاز أن تقع، يقول ابن مالك: "ويشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه وكون ما ولي النفي فعلا، فلفظ النفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر ١١]"[14]. والحقيقة أنَّ هذا الشرط ليس خاصا بوقوع الفعل الماضي بعد (إلَّا)، بل هو عام في كل الصور الأخرى التي سيأتي بيانها.

8. أن هناك شبها بين (ما) النافية و(إلَّا) أداة الحصر من ثلاثة أوجه: "مرافقة الفعل معنى لا لفظا، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول (ما) إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفصلا، فألحقت بها (إلَّا)"، كما قال ابن مالك[15].

9

. أنها عطف عليها بالنفي الزائد للتوكيد (ولا)، وهذا لا يأتي إلَّا بعد نفي لفظي أو معنوي، نحو قول الأقرع بن معاذ القشيري[16]:

مـــا سُـــدَّ مُطَّلَـــعٌ ضـــاقت ثنيَّتُـــه إلا وجـــدتُ وراء الضـــيق مطلَعـــا

ولا رميـــتُ علـــى خَصـــمٍ بقارعـــة إلا منيـــتُ بخصـــم فـــر لـــي جَـــذعا

10. أن (إلَّا) في مثل هذا التركيب جاءت بعد (لا) الزائدة لتوكيد النفي نحو قول عمر بن أبي ربيعة[17]:

فَمَـا اسْـتَجْمَلَتْ نَفْسِـي حَـدِيثاً لِغَيْرِهَـا وَإِنْ كَـانَ لَحْنـاً مَـا تُحَـدِّثُنَا خَلْفَـا

وَلَا ذُكِـرَتْ يَـا صَـاحِ إِلَّا وَجَدْتُهَـا بِـوُدِّي وَإِلَّا زَادَ حُبِّـي لَهَـا ضِـعْفَا

وَلَا أَبْصـرَتْ عَيْنَـايَ فِي النَّـاسِ عَاشِـقاً صَـبَا صَـبْوَةً إِلَّا صَـبَوْتُ لَهَـا أَلْفَـا

وقول قيس بن الملوح[18]:

فَمـا طَلَـعَ الـنَجمُ الَّـذي يُهتَـدى بِـهِ وَلا الصُـبحُ إِلّا هَيَّجـا ذِكرَهـا لِيـا

وَلا سِـرتُ مـيلاً مِـن دِمَشـقَ وَلا بَـدا سُـهيلٌ لأهـلِ الشَّـامِ إلا بـدا ليـا

وَلا سُمِّيَـت عِنـدي لَهـا مِـن سَمِيَّـةٍ مِـنَ النـاسِ إِلّا بَـلَّ دَمعـي رِدائِيـا

وَلا هَبَّـتِ الـريحُ الجَنُـوبُ لِأَرضِـها مِـنَ اللَيـلِ إِلّا بِـتُّ لِلـريحِ حانِيـا

11. أن (لا) النافية تنوب منابها في الأسلوب نفسه، وقد جاءت في ستة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَاۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓۚ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ

تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة ٥٤]، وقراءة ابن أبي عبلة ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة ٢٨٦]: وسَعَها، على الفعل الماضي، والتقدير: لا يكلف الله نفسا شيئا إلا وقد وَسِعَها[19]. وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: "لا يَصْبِرُ على لَأْواءِ المدِينَةِ وشِدَّتِها أحَدٌ مِن أُمَّتِي، إلّا كُنْتُ له شَفِيعاً يَومَ القِيامَةِ، أوْ شَهِيداً"[20]. ومن الشعر قول الشاعر[21]:

يُحشـــــرُ النَّـــــاسُ لا بنـــــينَ ولا آ باء إلا وقـــــد عَنَـــــتهم شـــــؤونُ

12. كذلك تنوب (لم) مناب (ما) في هذا التركيب، ولم ترد في القرآن الكريم، ووردت في الحديث الشريف والشعر، من ذلك الحديث: "سَلوا اللهَ لي الوسيلةَ فإنّهُ لم يسألْها لي عبدٌ في الدُّنيا إلّا كنتُ لَهُ شَهيداً أو شفيعاً يومَ القيامةِ"[22]، وقول زهير[23]:

نعـــم امـــرأً هـــرِمٌ لم تعـــرُ نائبـــةٌ إلا وكـــــان لمرتـــــاع بهـــــا وزرا

وقول عمرو بن شأس الأسدي[24]:

عَلـــى أنَّـــني لَم أَبـــلُ قَـــولاً عَلِمتُـــهُ لِغانِيَـــةٍ إلّا وَجَـــدتُ لَـــهُ دَخـــلا

13. وكذلك نابت عنها (لن) نحو قول عدي بن الرقاع العاملي (95 هـ)[25]:

وَلَـــن تُقَلَّـــبُ فـــي أَرضٍ تُلِـــمُّ بِهـــا إلّا وَجَـــدتَ بِهـــا لِلَّـــهِ ضـــيفانا

14. وكذلك نابت عنها (لا) الناهية في موضعين من القرآن الكريم، هما قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢].

إنَّ هذه الأدلة تؤكد أن (ما) في هذا التركيب نافية وليست شرطية، وإن كان هناك شبه بها من حيث المعنى في التركيب كله، وتحديدها بأنها للنفي هنا سيكون له أثره في تحديد نوع (إلَّا) وفي إعراب الجملة التالية لها.

3. المطلب الثاني: (إلَّا)، تحتمل (إلَّا) في هذا التركيب موضوع الدراسة؛ أعني في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر ١١] وجهين: الاستثناء والحصر

3. 1. الاستثناء: لكونها سبقت بجملة تامة، ويبعده جملة أمور، منها:

1. أنها لا يمكن تصنيفها تحت أي نوع من أنواع الاستثناء غير المفرّغ.
2. وأن المستثنى يكون جزءا من المستثنى منه أو بعضا أو مساويا له أو أكثر منه على خلاف بين العلماء في ذلك[26]، وهو في هذا التركيب ليس بأيٍّ مما سبق.
3. وأن ما بعد (إلَّا) جملة، والجملة لا تكون مستثنى عند جمهور النحاة، وإن كان بعضهم قد أجاز ذلك على اعتبار (إلَّا) بمعنى (لكن) ومحلها النصب، وذهب ابن يسعون وتبعه الحلوانيّ إلى أنّها استئنافية لا محلَّ لها[27].
4. وأن المعنى العام للتركيب ليس الاستثناء أبدا، فليس استهزاؤهم استثناءً مما يأتيهم أو ممن يأتيهم من الرسل، بل هو ردة فعل سلبية عليه، وليس هذا مقصود الاستثناء ولا هو منه.
5. وأن الاستثناء إخراج ما بعد (إلَّا) من حكم ما قبلها تحقيقا أو تقديرا[28]، وليس هذا مرادا في التركيب ولا مقصودا، بل الإبانة بما بعدها عن الجواب عما قبلها كما ذكرت آنفا.

3. 2. الحصر: لدلالة (إلَّا) الظاهرة على الإثبات والتوكيد، ويقرّبه ويقويه جملةُ أمور، منها:

1. أنَّها ليس قبلها شيءٌ يستثنى منه ما بعدها.
2. وأنها سبقها بالنفي أو شبهه، وهو شرط لها، فلا تكون أداة للحصر ما لم تسبق به.
3. وأنها تفيد التوكيد والإثبات وهو ما تفيده (إلا) التي للحصر. يقول التفتازاني: "لأن القصر ليس إلا تأكيدا للحكم على تأكيد"[29].
4. وأن (إلَّا) الحصرية يقع بعدها الاسم والفعل والجملة ولا إشكال في ذلك. يقول الرضي: "واعلم أن أصل (إلَّا) أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرَّغ فعلٌ مضارعٌ إما خبر لمبتدأ... أو حال نحو: ما جاءني زيد إلا يضحكُ ... وإنما شُرط

التفرغ لتكون (إلَّا) ملغاة عن العمل على قولٍ أو عن التوصُّل بها إلى العمل على قولٍ آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء"[30].

5. وأن المقام الذي يأتي فيه هذا التركيب وأمثاله هو مقام الحجاج حكماً، ذلك أنها ترِد في مقام شك المخاطب أو إنكاره لما يُلقى عليه أو يسمعه، ثم يأتي الرد مؤكدا بالحصر؛ ليبطل ذلك الشك، ويدفع الإنكار، ويقنع المتلقي بما يُلقى عليه، ذلك أن الشك أو الإنكار يتطلبان خبرا مؤكدا لا ابتدائيا؛ ليقنع المتلقي ويؤثر فيه ويجعله يذعن ويسلم لأدلة المتكلم، يقول عبد القاهر: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا، وإن هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ ويشكُّ فيه"[31].يقول السبكي: "قال المصنف: فالمخاطب بقولنا (ما زيد إلا قائم) من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إمّا قاعد أو قائم، ولا يعلم بأيهما اتصف بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقد أنه قائم وقاعد كما سبق، قال: وبقولنا (ما قائم إلا زيد) من يعتقد أن عمرا قائم لا زيدا، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل منهما، لكن لا يعلم من هو بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقد أيضا أنهما قائمان كما سبق"[32].

إذاً فـ (إلَّا) في هذا التركيب للحصر وليست للاستثناء لما ذكرناه من أدلة تبعد الاستثناء وترجح الحصر.

4. المطلب الثالث: الجملة التالية لـ (إلَّا)، والحديث عنه من جانبين: توصيف ما بعدها، وإعرابه

4. 1. الجانب الأول: توصيف ما بعد (إلَّا)، تعددت أقوال النحاة فيما بعد (إلا)؛ فمنهم من اشترط أن يكون جملة فعلية، ومنهم من اشترط أن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، فمثلا يقول ابن مالك: "ويشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه وكون ما ولي النفي فعلا"[33]. وذهب الرضي إلى الاشتراط بأن يلي (إلا) فعلٌ مضارعٌ، أو ماضٍ مقترنٌ بـ(قد) أو مسبوق بماض منفي، يقول: "وشُرط كونه مضارعا لمشابهته للاسم، وأما الماضي فجوّزوا أن يليها في المفرَّغ بأحد قيدين، وذلك إما باقترانه بـ(قد) نحو: ما الناسُ إلا قد عبروا، وذلك لتقريبها من الحال المشبه للاسم، وإما تقدم ماضٍ منفي نحو قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر، وما أتيته إلا أتاني، وعنه عيه الصلاة والسلام: "ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء"؛ وذلك إذا قُصد لزوم تعقُّب مضمون ما بعد (إلَّا) لمضمون ما قبلها"[34]. والشرطان منقوضان بالشواهد، فقد جاءت شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر لم يكن ما بعدها مضارعا ولا ماضيا مقرونا بـ (قد)، ولم تسبق بماضٍ منفي.

وذهب ابن يعيش إلى أن (إلا) في هذا التركيب لا يليها إلا جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها مضارع لمشابهتهما الاسم، ولا يجو أن يكون جملة فعلية فعلها ماضٍ يقول: "ولا تقع الجملة في هذا الموضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعلية؛ لأن (إلا) موضوعة لإخراج بعضٍ من كلٍّ، فإذا تقدّم (إلا) الاسم، فلا يكون بعدها إلا الاسم؛ لأنهما جنس واحد، فيصح أن يكون بعضا له، فلو قلت: ما زيدٌ إلا قام، على أن تجعل (قام) خبرا، وما أتاني أحد إلا قام أخوه، ونحو ذلك، لم يجز لما ذكرت لك، ولو قلت: ما زيد إلا يقوم أو ما أتاني أحدٌ إلّا يضحك، لكان جيدا؛ لأن الفعل المضارع مشابه للاسم، فكان له حكمه"[35]. وهذا الاشتراط تنقضه الشواهد من القرآن الكريم والشعر المحتج به، جاءت فيه الجملة بعد (إلّا) اسمية وفعلية ماضوية وغير ذلك كما سيأتي بيانه.

وذهب ابن خروف في تعليقه على حكاية سيبويه عن الأخفش: "ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ"[36]، إلى قبح وقوع الفعل بعد (إلا)، وأنه لا بد له من (ما) المصدرية، يقول:" ومنعه –أي سيبويه– لوقوع الفعل بعد (إلا) من غير ذكر (ما) حسنٌ، وهو في الاستثناء بـ (إلا) يقبح؛ ولذلك قال: في ذا الموضع"[37]. واشترط لوقوع الفعل بعد (إلا) أن يكون مؤولا باسمٍ؛ لأن الأصل في (إلا) الدخول على الأسماء، يقول ابن مالك: "ونص أبو الحسن بن خروف في شرح الكتاب مبينا بأن الفعل لا يقع بعد (إلا) حتى يكون مؤولا باسم. ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل، ولا وقع الفعل حالا، ولا مفعولا ثانيا لـ(ظنّ)، ولا خبر (كان) أو (إنَّ)؛ لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عامل من عوامل الأسماء، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال في مواضع معمولاتها لتأوّلها بأسماء، كذلك لا يُبْطل اختصاص (إلّا) بالأسماء دخولها على فعل مؤوّل باسم"[38].

والخلاصة أنَّ الشروط التي ذكرها ابن مالك والرضي وابن يعيش وابن خروف وغيرهم في العنصر التالي لـ (إلّا) غير صحيحة، وينقضها شواهد كثيرة جاءت فيها الجملة بعد (إلّا) اسمية وفعلية بصور متعددة وليس شرطا أن يكون ماضيا أو مضارعا فحسب، وكذلك ما يتقدمها لا يقتصر على الماضي المنفي، بل قد جاء ماضيا منفيا ومضارعا منفيا ونهيا كما سبق أن بيّنا.

ويُلحظ من تتبع الشواهد أن (إلا) في التركيب المدروس تتلوها جملة لها ثماني صور، ثلاث منها وردت في القرآن وغيره، وخمس وردت في الشعر وكلام العرب ولم ترد في القرآن الكريم، وهي:

4. 1. 1. جملة اسمية مقترنة بواو الحال أو مجردة منها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر ٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء 208]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا

حوليات الآداب واللغات
Annals of letters and languages
annaleslettres@gmail.com

وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾ [يوسف ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهۡلِكِي ٱلۡقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهۡلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ [ق ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢]. ومن ذلك قول الشاعر[39]:

وما حلَّ سعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلاَّ الزِّبْرِقانُ لهُ أبُ

وقول الشاعر[40]:

لهم لواءٌ بكفِّي ماجدٍ بطلٍ لا يقطعُ الخِرْقَ إلّا طرْفُه سامِ

4. 1. 2. جملة اسمية منسوخة بحرف نحو قوله تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾ [الفرقان 20]. ولم أقف على هذه الصورة في الشعر المحتج به فيما اطلعت عليه.

4. 1. 3. جملة فعلية فعلها ماض مجرد من الواو و(قد)، وهذه أكثر الصور استعمالا في هذا التركيب، والملاحظ أن استعمال الفعل (كان) بعدها كثير جدا قياسا على غيره من الأفعال الأخرى، وهذه الصورة للتركيب هي الأكثر استعمالا في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي الشعر والنثر والكلام العادي، فقد وردت في ثماني عشرة آية هي: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [الأنعام ٤]، و﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر ١١]، و﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ﴾ [الشعراء ٥]، و﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [يس ٣٠]، و﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [يس ٤٦]، و﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الزخرف ٧]، و﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأۡنٖ وَمَا تَتۡلُواْ مِنۡهُ مِن قُرۡءَانٖ وَلَا تَعۡمَلُونَ مِنۡ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ شُهُودًا﴾ [يونس ٦١]، و﴿مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ إِلَّا جَعَلَتۡهُ كَٱلرَّمِيمِ﴾ [الذاريات ٤٢]، ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأنبياء ٢]، و﴿مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرۡغَبُواْ بِأَنفُسِهِمۡ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ وَلَا مَخۡمَصَةٞ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [التوبة ١٢٠]، و﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف ٩٤]،

و﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [سبأ ٣٤]، و﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف ٢٣]، و﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات ٥٢]، ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةٗ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةٗ وَلَا يَقۡطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمۡ لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة ١٢١]، و﴿قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ قَبۡلَ أَن يَأۡتِيَكُمَاۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف ٣٧]، و﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف ٤٩]، و﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ [الفرقان ٣٣]، وفي قراءة شاذة أيضا لابن أبي عبلة: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة ٢٨٦]: وسَعَها، على الفعل الماضي[41]. ومن الحديث الشريف عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ما مِن مسلِمٍ يغرِسُ غرْسًا إلّا كان ما أُكِلَ منْهُ لَهُ صَدَقَةً، وما سُرِقَ منه صدَقَةٌ، وما أكلَ السبُعُ فهوَ لَهُ صدَقَةٌ، وما أكَلَتِ الطيورُ فهو لَهُ صدقَةٌ، ولا يَرْزَؤُهُ أحَدٌ إلاَّ كانَ لَهُ صَدَقَةٌ"[42].

وذهب ابن خروف وغيره من النحاة إلى أن الماضي لا يقع بعد (إلّا) إلا إذا كان مؤولا باسم، كما أسلفنا[43]. وهذا الشرط مردود بالشواهد الكثيرة التي جاءت ولا يمكن تأويل ما بعدها باسم، وسيأتي بطلان هذا الشرط في إعراب الجملة.

ولعل السبب في جواز وقوع الماضي بعد (إلّا) في هذا التركيب هو إمكانية تكراره لاشتماله على معنى الشرط، يقول ابن مالك: "وإنما أساغ تقدُّمُ الفعلِ وقوعَ الماضي بعد (إلّا)؛ لأنَّ تقدَّمَ الفعلِ مقرونا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلان كما كانا مع (كُلّما)"[44]. وذهب الرضي إلى أن الذي جوز وقوع الماضي هو معنى الشرط والجزاء، يقول: "وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد؛ لأن المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب نحو: إن جئتني أكرمتك، وإنما قلت في الأغلب؛ لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط، بل يكون مقارنا له في الزمن نحو: إن كان هناك نارٌ كان احتراق... لكن التعقب المذكور هو الأغلب"[45].

4. 1. 4. جملة فعلية فعلها ماض مقترن بالواو و(قد) أو بأحدهما، وقد وردت هذه الصور في الحديث الشريف والشعر ولم ترد في القرآن الكريم، من ذلك الحديث الشريف: "ما تركت من شيءٍ يقربُكم إلى الجنةِ إلا وقد حدثتكم به، ولا تركتُ من شيءٍ يبعدُكم عن النارِ إلا وقد حدثتكم به"[46]، وقول الشاعر[47]:

يحشـــــر النـــــاس لا بنـــــين ولا آ باء إلا وقـــــد عنـــــتهم شـــــؤون

وقول عنترة[48]:

هَـــلْ عِيشـــةٌ طَـــابَتْ لَنَـــا إِلَّا وَقَـــدْ أَبْلَـــى الزَّمَـــانُ قَـــدِيمَهَا وَجَدِيـــدَهَا

أَوْ مُقْلَـــةٌ ذَاقَـــتْ كَرَاهَـــا لَيْلَـــةً إِلَّا وَأَعْقَبَـــتِ الْخُطُـــوبُ هُجُودَهَـــا

أَوْ بِنْيَـــةٌ لِلْمَجْـــدِ شـــيدَ أَسَاســـهَا إِلَّا وَقَـــدْ هَـــدَمَ الْقَضـــاءُ وَطِيـــدَهَا

وقول ليلى العامرية[49]:

لَم يكـــــنِ المجنـــــونُ في حالـــــةٍ إلّا وَقَـــد كنـــتُ كَمـــا كـــانا

4. 1. 5. جملة فعلية فعلها ماض مقترن بـ (قد) وحدها نحو الحديث الشريف: "ما تركتُ شيئاً ممّا أمركم اللهُ به إلا قد أمرتُكم به، وما تركتُ شيئاً ممّا نهاكم عنه إلا قد نهيتُكم به"[50].

وذهب ابن مالك إلى أن (قد) لا تدخل على الماضي التالي لـ (إلَّا)، يقول أبو حيان: "وظاهر قول المصنف أن (قد) لا تدخل على الماضي التالي لـ (إلَّا)"[51]. وكذلك ذهب أبو حيان، قال: "وإن كان تالياً لـ (إلَّا) فلا تدخل عليه (قد)، وقالت العرب: ما تأتيني إلا قلت حقًا، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما تكلم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، جميعها أحوال بلفظ الماضي مؤولا باسم الفاعل، وندر دخول (قد) عليه"[52]. وقولهما لا تؤيده الشواهد، ومن ذلك الحديث الشريف: "ما أنزَلَ اللهُ داءً إلّا قد أنزَلَ له شِفاءً، علِمَه مَن علِمَه، وجهِلَه مَن جهِلَه"[53]. وقول قيس بن الخطيم[54]:

مـــتى يأتِ هـــذا المـــوتُ لا تبـــقَ حاجـــةٌ لنفســـي إلا قـــد قضـــيتُ قضـــاءها

وذهب الرضي إلى أنه لا يجوز لاقتصار على (قد) وحدها، ولا بد معها من الواو، يقول: "ويجيء في الماضي مع الواو (قد) أيضا، نحو: ما زرته إلا وقد زارني، ولا يجوز الاقتصار على (قد) فلا يقال: ما زرته إلا قد زارني؛ لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع (قد)... وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف

الربط المذكور"[55]. وكلام الرضي ترده الشواهد من كلام العرب المحتج به، ومنه بيت قيس بن الخطيم، كذلك يناقض كلامه هنا قوله في الصفحة نفسها الذي اشترط وقوع الماضي بعد (إلَّا) أن يكون مقرونا بـ(قد): "وأما الماضي فجوَّزوا أن يليها في المفرَّغ بأحد قيدين، وذلك إما باقترانه بـ(قد)..."[56].

4. 1. 6. جملة فعلية فعلها ماض مقترن بالواو وحدها –وهو نادر كما قال أبو حيان[57]، أو شاذ كما قال غيره[58]– نحو قول زهير[59]:

نعـــم امـــرأً هـــرمٌ لم تعـــرُ نائبـــةٌ إلا وكـــــان لمرتـــــاع بهـــــا وزرا

وقد أكثر الشعراء بعد عصور الاحتجاج من استعمالها بالواو وحدها، ومن ذلك قول البوصيري[60]:

لم يَدْعُـــــهُ ذو فاقـــــة وضـــــرورةٍ إلا ونال بجـــــــوده المـــــــأمولا

ذاكَ الَّـــــذِي لم يَدْعُـــــهُ ذُو فاقَـــــةٍ إِلَّا وكـــــانَ لـــــهُ الزَّمـــــانُ مُنِـــــيلا

وقول أبي فراس الحمداني[61]:

وَمـــا اِشـــتَوَرَت إِلّا وَأَصـــبَحَ شَـــيخَها وَلا أَحرَبَـــــت إِلّا وَكـــــانَ فَتاهـــــا

وقول ابن عنين[62]:

مـــا ضَـــلَّ غِمـــرٌ عَـــن مَحَجَّـــةِ قَصـــدِهِ إِلّا وَكـــــانَ لَـــــهُ إِلَيهـــــا مُرشِـــــدا

وقول حافظ إبراهيم[63]:

لَم تَبـــدُ بارِقَـــةٌ في أُفـــقِ مُنتَجَـــعٍ إِلّا وَكـــانَ لَهـــا بِالشـــامِ مُرتَقِـــبُ

وقول معروف الرصافي[64]:

مـــا فـــازَ قـــطُّ بِوصـــلِها مِـــن عاشـــق إلاّ وكـــــان لعـــــارفيه عشـــــيقا

4. 1. 7. جملة فعلية فعلها مضارع بمعنى الماضي؛ أي حكاية الحال الماضية على حد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾ [فاطر ٩]، وتتأتي أهمية العدول من الماضي إلى المضارع في تركيز العناية والاهتمام عليه والإشعار بأهميته وتجدده وكأنَّ القصد إحضاره أمام المشاهد ليبقى ماثلا متجددا أمامه، ومن ذلك قول المرار الحنظلي العدوي[65]:

ومـــا أصـــاحبُ مـــن قـــومٍ فـــأذكرَهم إلا يزيـــــدُهم حبّـــــاً إليَّ هُـــــمُ

أراد: إلا زادهم، وقول الراعي[66]:

مـــا إن أتيـــتُ أبا خُبيـــبٍ وافـــداً إلا أريـــــدُ لبيعـــــتي تبديـــــلا

أي: إلَّا أردت...، وقد وردت هذه الصورة في الشعر ولم ترد في القرآن الكريم.

4. 1. 8. جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لم) نحو الحديث الشريف: "ما مِن عَبْدٍ اسْتَرْعاهُ اللهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحُطْها بنَصِيحَةٍ، إلّا لَمْ يَجِدْ رائِحَةَ الجَنَّةِ"[67]. والحديث: "ما مِن أُمَّتي أحَدٌ وِلِيَ مِن أمرِ النّاسِ شيئًا لَمْ يحفَظْهم بما يحفَظُ به نفسَه وأهلَه إلّا لَمْ يَرِحْ

حوليات الآداب واللغات
Annals of letters and languages
annaleslettres@gmail.com

رائحةَ الجنَّةِ"[68]. والحديث الشريف: "لا يُلْبَسُ الحَرِيرُ في الدُّنْيا إلّا لَمْ يُلْبَسْ في الآخِرَةِ منه"[69]. وحكى سيبويه الفعل المضارع بعد (إلا) منفيا بـ(لم) ومثَّل له بالمثال: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك"[70].

4. 2. الثاني: إعراب الجملة، هل هي جواب للشرط أم استئنافية أم حالية

4. 2. 1. الاحتمال الأول: أنها جواب للشرط؛ لكون التركيب كله يتضمن معنى الشرط من خلال دلالته على التكرار؛ أعني بمعنى "كلما"، أو لإمكانية تقدير (إن) الشرطية كما سبق أن بينت، وهذا الاحتمال مردود؛ لأنه ليس كل ما يتضمن معنى الشرط يأخذ حكمه ويعرب إعرابه، وإلا فكثير من التراكيب تتضمن معنى الشرط ولا تأخذ حكمه لضعف الشبه بينهما، ومن ذلك الجار والمجرور في قول الشاعر:

بعشـــرتك الكـــرام تعـــدُّ مـــنهم فـــلا تـــرينَّ لغـــيرهم ألوفـــا

أي إن تعاشر الكرام تعد منهم، لكن (جملة) تعد استئنافية وليست جوابا للشرط، ومن ذلك أيضا الاسم الموصول، ولقوة الشبه بينه وبين الشرط كثيرا ما يلتبس باسم الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[النحل 53]، والفاء تلزم في جواب الموصول في كل ما وجب أن تقترن به في جواب الشرط، ولذلك عدها سيبويه رابطةً لتضمُّن الموصول معنى الشرط. يقول: "الذي يأتيني فله درهم" في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء...ومن ذلك قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[البقرة 274][71]. بل إن الموصول ورد جازما لتضمنه معنى الشرط في قول الشاعر[72]:

خـــالي لأنـــت ومـــن جريـــرٌ خالُـــهُ ينـــلِ العـــلاءَ ويكـــرُمِ الأخـــوالا

وقول الآخر[73]:

كـذاك الـذي يبغـي علـى النـاس ظالمـا تصـبْه علـى رغـم عواقـبُ مـا صـنع

ومع جزمه لِمَا يشبه الجواب (ينل، تصبْه) لم تكن الجملة جوابا للشرط، بل خبر عن الاسم الموصول نفسه المتضمن معنى الشرط،

حوليات الآداب واللغات
Annals of letters and languages
annaleslettres@gmail.com

ومن ذلك لفظ (كلّ) يقول سيبويه: "ومن ذلك قوله: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ وكل رجلٍ جاء فله درهمان؛ لأن معنى الحديث الجزاءُ"[74]، ومن ذلك "إذ" في قول قيس بن الملوّح[75]:

فيـــا ربِّ إذ صـــيَّرت ليلـــى هـــي المـــنى فـــــزني بعينيهـــــا كمـــــا زنتهـــــا ليـــــا

وظروف الزمان عموما نحو قولك: حين تدرس تنجح، وعندما تدرس تنجح، ويوم تدرس تنجح، وغير ذلك، فكل هذه التراكيب فيها معنى الشرط، لكنها لم تعطَ حكمه مادام شبهها ضعيفا لم يقوَ إلى درجة أن تعطى حكمه.

4. 2. 2. الاحتمال الثاني: أنها استثنائية على خلاف في محلها، فقد ذهب بعض النحاة إلا أنها في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وذهب ابن يسعون وتبعه من المحدثين الدكتور محمد خير الحلواني إلى أنها استئنافية لأن (إلا) بمعنى (لكن)، والجملة بعد (لكن) استئنافية لا محل لها. وهذا أيضا مردود؛ لأن الجملة الفعلية لا تقع مستثنى، ولأن (إلا) لم تسبق بمستثنى منه، بل جملة فعلية منفية، وليست الثانية جزءا ولا بعضا مما قبل (إلا)، بل أشبه بالنتيجة. والجملة الاستثنائية تقع في موضعين:

الأول: المفعول لأجله على حدّ قوله تعالى: ﴿طه مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ * إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾ [طه 1-3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ * إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل 19-20]، والفعل بعد (إلا) محذوف لدلالة ما قبلها عليه؛ أي لكن أنزلناه تذكرة، ولكن أنفقها ابتغاء وجه ربه الأعلى.

والثاني: جملة اسمية يصح أن يكون المبتدأ فيها مستثنى نحو قوله تعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية 22-24]، إذ يمكن أن يكون الاسم الموصول (من) هو المستثنى.

وكلا الموضعين مختلفان عن التركيب الذي ندرسه من حيث التركيب ومن حيث المعنى، فلا تصح الجملة أن تكون استثنائية.

جديرٌ بالذكر أن ابن خروف ذهب إلى قبح وقوع الجملة مستثنى بـ (إلا)[76] في هذا التركيب، يقول ابن مالك: " قال ابن خروف: ومنعه -أي سيبويه- لوقوع الفعل بعد إلا من غير ذكر (ما) حسن، وهو في الاستثناء بـ(إلا) يقبح. قلت: فات ابن خروف أن يقول وذلك في موضع النصب، لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التي دخلت فيها (إلا) على فعل مجرّد من (ما)، فهو من باب الاستثناء، لكن الواقع فيه بعد إلا ليس في موضع نصب على الاستثناء"[77].

4. 2. 3. الاحتمال الثالث: أنها صفة إن كانت (إلا) مسبوقة بنكرة، سواء اقترنت بالواو أم لم تقترن، فإن اقترنت بها أفادت تأكيدَ التصاقِ الصفةِ بالموصوفِ، وهو رأيٌ للزمخشري، يقول: "ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾

[الحجر ٤]، وفائدتها تأكيدُ لصوق الصفة بالموصوف، والدلالةُ على أنَّ اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مستقرٌ"[78]، وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي بخمس حجج[79]:

1. أن الزمخشري قاس الصفة على الحال، مع أنهما يفترقان في كثير من الأمور كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك.
2. أن ما ذهب إليه الزمخشري مخالف لما ذهب إليه نحاة البصرة والكوفة معا.
3. أن العلة التي جاء بها الزمخشري من تأكيد لصوق الصفة بالموصوف غير مناسبة ولا صحيحة في كل ما اقترن بالواو، والواو تفيد الجمع بين ما قبلها وما بعدها وليست للتوكيد.
4. أن الواو فصلت بين ما قبلها وما بعدها فكيف أفادت تأكيد اللصوق مع هذا الفصل؟
5. أن الواو لو كانت لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكانت أولى بها من الحال في كل موضع وليس في هذا الموضع وحده.

4. 2. 4. الاحتمال الرابع: أنها حالية، ويقويه مجيء الحال مفردة في مثل هذا التركيب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [البقرة ١١٤]، وشبه الجملة في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم ٤]؛ ولهذا تحمل الجملة على المفرد وشبه الجملة. يقول ابن مالك نقلا عن ابن خروف: "وقد قالت العرب: ما تأتيني إلا قلت حقا، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما زاد إلا نفع، وما قلّ إلا ضرَّ، وما تكلّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، كأنهم قالوا: ما تأتيني إلا قائلا حقا، وما أتيتني إلا متكلما بالجميل، وما زاد إلا نافعا، وما قلّ إلا ضارا، وما تكلم إلا ضاحكا، وما جاء إلا مكرَّما، فجميع هذه أحوال. فهذا نص سيبويه"[80].

وأما اشتراط التأويل باسم] لكي تكون هذه الجملة حالية كما يقول أبو حيان: "وقالت العرب :ما تأتيني إلا قلت حقا، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما تكلم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، فجميع هذه أحوال، وهي بلفظ الماضي ونص سيبويه على أن الفعل بعد (إلا) لا يقع إلا حين يكون مؤولاً باسم، وهو في هذه المواضع مؤول باسم فاعل في موضع الحال"[81]. فليس بشرطٍ دقيق، فالتأويل ليس شرطا كي يكون للجملة محل من الإعراب، بل الشرط أن تقع موقع الاسم، فإن وقعت موقعه كان لها محله من الإعراب، وإن لم

تقع موقعه فلا محل لها من الإعراب، والتأويل ممكن مع جمل لا محل لها من الإعراب، وغير ممكن في كثير من الجمل التي لها محل من الإعراب نحو قولك: الخنساء أخوها صخر. قال الجرجاني: "لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكونَ واقعة موقعَ المفرد"[82] .

والحال الجملة لا بد لها من رابط يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط إما الضمير – وهو الأصل– وإما واو الحال، وإما الضمير والواو معا، والجملة التالية لـ (إلا) في هذا الأسلوب وأمثاله تخضع للأحكام الآتية:

4. 2. 4. 1. أولاً: الضمير

يمتنع حذف الضمير الرابط منها سواءٌ أكانت اسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء ٢٠٨]، أم فعلية نحو قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ إِلَّا جَعَلَتۡهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات 42].

4. 2. 4. 2. ثانياً: واو الحال

اقتران الجملة التالية لـ(إلا) بواو الحال على تفصيل[83]:

4. 2. 4. 2. 1. واجب: إذا كانت الجملة التالية لـ(إلا) اسمية خالية من الضمير نحو قولك: ما حضرت إلى الكلية إلا وزيد حاضر، ولا يجوز حذف الواو هنا؛ لأنها هي الرابط لجملة الحال بصاحبها، يقول ابن يعيش: "ما كلمت أحدا إلا وزيدٌ حاضر. فـ(زيد حاضر) في موضع الحال، ولا يجوز حذف الواو من هنا ... لخلوّ الجملة من العائد الرابط"[84].

4. 2. 4. 2. 2. جائز: وذلك في صورتين:

أ. يجوز اقترانها بالواو إذا كانت اسميةً[85] نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء 208]، وقوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان 20]. يقول ابن يعيش: "وتقول في الجملة إذا وقعت حالا: ما مررت بزيد إلا أبوه قائم، وما مررت بالقوم إلا زيدٌ خير منهم، فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة، وقد يجوز في قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضا؛ لأن الحال من النكرة جائز وإن كان ضعيفا، ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول: ما مررت بأحد إلا وزيدٌ خير منه"[86].

ب. يجوز اقترانها إذا كانت جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن بـ(قد) قال ابن يعيش: "واعلم أنّ الفعل الماضي إذا اقترن به (قَدْ)... كنتَ

مخيَّرًا في الإتيان بواو الحال وتَرْكِها... وذلك أنّ (قَدْ) تُقرِّب الماضيَ من الحال، وتُلحقه بحُكْمه، وهذه واوُ الحال، ولأنّه بدُخولِ (قَدْ) أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث إنَّ الجُزْءَ الأوّلَ من الجملة ليس فعلًا"[87]. ومن ذلك قول الشاعر:

يحشـــــر النـــــاس لا بنـــــين ولا آ باء إلا وقـــــد عنـــــتهم شـــــؤون

4. 2. 4. 2. 3. نادر: في صورة واحدة، فقد ذهب النحاة إلى ندرة مجي جملة الماضي بعد (إلا) مع (قد) دون الواو[88] مستدلين بقول قيس بن الخطيم[89]:

مـتى يأتِ هـذا المـوتُ لا تلـفَ حاجـةٌ لنفســي إلا قــد قضــيتُ قضــاءها [90]

ولعل الاحتجاج بهذه الرواية للبيت لا يصحُّ؛ لأن الجملة بعد (إلا) في هذا البيت مفعول به ثان للفعل (تُلف) ولا يجوز اقترانها بالواو أصلا، وليست حالا حتى تقترن بالواو. لكن البيت ينهض شاهدا على ندرة مجيء الجملة بعد (إلا) مقترنة بـ(قد) دون الواو على رواية أخرى للبيت[91]:

مـتى يأتِ هـذا المـوتُ لا تَبـقَ حاجـةٌ لنفســي إلا قــد قضــيتُ قضــاءها

4. 2. 4. 2. 4.

شاذّ: يشذ اقترانها بواو الحال إذا كانت جملة فعلية فعلها ماض مجرد من (قد)[92]، نحو قول زهير:

نعـــم امـــرأً هـــرمٌ لم تعـــرُ نائبـــةٌ إلا وكـــــان لمرتـــــاع بهـــــا وزرا

وذهب أبو حيان إلى أن اقتران الماضي بعد (إلا) بالواو نادر لا شاذ[93]، وذهب الرضي إلى أن اقتران الماضي والمضارع المجردين من (قد) بالواو مطرد، يقول: "وجاز أيضا أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضيا

أو مضارعا مع الواو نحو: ما زرته وأكرمني، ولا أزوره ويكرمني، وإنما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو: جاءني زيدٌ راكبا، ولفظه أيضا منفصلٌ عن العامل بـ(إلا) فجاز أن يُستظهر مطّردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط؛ أي الواو، فمن ثَمَّ اطرد نحو: ما أزوره إلا ويكرمني، وندر: قمتُ وأصكُّ وجهه"[94]. وكلام الرضي هذه تنقصه الشواهد المؤيدة، فلا شاهد على المضارع البتة فيما اطلعت عليه، ولا على الماضي غير قول زهير الآنف الذكر.

وذهب الشيخ مصطفى الغلاييني إلى شذوذ مجيء الواو وحدها أو (قد) وحدها بعد (إلا)، يقول: "ولا عبرةَ بِشُذوذِ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو... أو إلى جواز اقترانها بِ (قَدْ) ... لأنَّ ذلك شاذ مخالفٌ للقاعدةِ، وللكثيرِ المسموعِ في فصيح الكلام، منثورِهِ ومنظومه"[95].

4. 2. 4. 2. 5. ممتنع: يمتنع اقترانها بواو الحال إذا كانت فعلية فعلها ماض مجرد من (قد) وتالٍ لـ"إلا"[96]، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[الحجر11]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنبياء2]، وقوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات 42]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾[الشعراء 5]، وقول جميل بثينة[97]:

فمـــا ذُكـــر الخـــلانُ إلا ذكرتُهـــا ولا البخـــلُ إلا قلـــتُ: ســـوف تجـــودُ

وقول سحيم عبد بني الحسحاس[98]:

بَعَـــاكَ وَمَـــا تَبْغِيـــهِ إِلَّا وَجَـــدْتَهُ كَأَنَّـــكَ قَـــدْ أَوْعَـــدْتَهُ أَمْـــسِ مَوْعِـــدا

وقول أعشى همدان[99]:

وَما زاحَفَ الحَجّاجُ إِلّا رَأَيتَهُ مُعـــاناً مُلَقّـــىً لِلفُتـــوحُ مُعَـــوَّدا

وقول عمرو بن شأس الأسدي[100]:

فَمـا مَـسَّ جِلـدي الأَرضَ إِلّا ذَكَرتُهـا وَإِلّا وَجَـــدتُ طيبَهـــا في ثِيابِيـــا

وقول عمر بن أبي ربيعة[101]:

فَمَـا نَلْتَقِـي مِـنْ بَعْـدِ يَأْسٍ وَهِجْـرَةٍ وَصَـدْعِ النَّـوَى إِلَّا وَجَـدْتُ لَهَـا بَـرْدَا

وقول ابن ميادة[102]:

فَمـا مَـسَّ جَنـبي الأَرضَ إِلّا ذَكَرتُهـا وَإِلّا وَجَـــدتُ ريحَهـــا فـــي ثِيابِيـــا

وقد اختلف البصريون والكوفيون في وقوع الماضي حالا[103]؛ ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جوازه، وذهب البصريون إلى عدم جوازه، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قَدْ "أو كان وصفًا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالًا. قال ابن مالك: "وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظا لا يقع حالا وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. فإن قيل قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف

٦]، بل كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريبِ الوقوعِ إذا وقع نعتا أو خبرا. ولو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالا، ولكان المنفي بـ(لما) أولى منه بذلك، لأن (لم) تنفي (فَعل)، و(لما) تنفي (قد فعل)، وهذا واضح لا ريب فيه. وأجاز بعض من قَدّر قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر، وهو أيضا تكلّف شيء لا حاجة إليه"[104].

5. الخاتمة: نجمل فيها أبرز نتائج البحث، ومنها أن التركيب المدروس (ما فعلت كذا إلا كان كذا) وأمثاله يعد أسلوب نفي وحصر (استثناء مفرَّغ) وليس استثناء تاما أو منقطعا، وأن (ما) فيه نافية لا شرطية مع أنها تحمل معنى الشرط، وينوب عنها أحرف النفي الأخرى مثل (لم، لن، لا) و(لا) الزائدة لتوكيد النفي، و(لا) الناهية أحيانا، وقد تأتي جملة اسمية مثبتة، وأن (إلا) للحصر والتوكيد وليست للاستثناء، وأن الجملة بعد (إلا) حالية وليست جوابا للشرط ولا صفة ولا مستثناة، وأن شرط التأويل فيها لوقوعها حالا غير دقيق؛ لأن الشرط أن تقع موقع الاسم لا أن تؤوّل به، وقد جاءت هذه الجملة على ثماني صور لكل منها أحكامه في اقترانها بواو الحال جوازا أو وجوبا أو منعا أو شذوذا أو ندرة، وهذه الصور تنقض كثيرا من الأقوال والاشتراطات التي وضعها بعض النحاة فيها.

6. المصادروالمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1998.
2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري (577 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، (المسألة 32).
4. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
5. التذكرة الحمدونية: ابن حمدون (562 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
6. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (باقي الأجزاء)، 1997-2013.
7. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (1364 هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة (28)، 1993.
8. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1993.
9. ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، تحقيق د. سامي الدهان، بيروت، 1944.
10. ديوان أعشى همدان وأخباره: تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة، الرياض، الطبعة الأولى، 1983.
11. ديوان البوصيري: تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955.
12. ديوان جميل بثينة: صنعة بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1934.
13. ديوان حافظ إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987.

14. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1950.
15. ديوان شعر عدي بن الرقاع: رواية ثعلب، تحقيق د.نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، 1987.
16. ديوان عرقلة الكلبي، تحقيق أحمد الجندي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
17. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، د.ط.ت.
18. ديوان ابن عنين: تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، 1959.
19. ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1967.
20. ديوان قيس بن الملوح: رواية أبي بكر الوالبي، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
21. ديوان معروف الرصافي: اعتنى به مصطفى السقا، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1953.
22. ديوان ابن ميادة: تحقيق د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1982.
23. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري (583 هت)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ
24. سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995.
25. السنن الكبرى: للإمام النسائي (303 ه)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
26. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672 ه)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1990.
27. شرح ديوان عنترة: الخطيب التبريزي، قدم له مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
28. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996.
29. شرح المفصل: ابن يعيش (643 ه)، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت.
30. شعر عمرو بن شأس الأسدي: جمع وتحقيق د. يحي الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1983.
31. صحيح البخاري: البخاري (256 ه)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993.
32. صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 2000.
33. صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955.
34. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (773 ه)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.
35. القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: د. محمد خالد الرهاوي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط1، 2019.
36. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري (538 ه)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ
37. الكتاب: سيبويه (188 ه)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.
38. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي (975 ه)، تحقيق بكري حياني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981.
39. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (241 ه)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001.
40. المعجم الأوسط: الطبراني (360 ه)، تحقيق طارق الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995.
41. المفصل في إعراب الجمل: د. عمر مصطفى، د. محمد خالد الرهاوي، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2009.
42. المطول على التلخيص: التفتازاني، طبعة عثمانية، 1310 هـ

[2] شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996، (138/2).

[3] المعجم الأوسط: الطبراني (360 هـ)، تحقيق طارق الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995، (312/7)، برقم (7594).

[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (241 هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001، (477/16) برقم (10815).

[5] مسند الإمام أحمد بن حنبل 393/44 برقم (26812).

[6] مسند الإمام أحمد 396/5 برقم (3424).

[7] مسند الإمام أحمد بن حنبل 512/11 برقم (6913).

[8] ديوان عرقلة الكلبي، تحقيق أحمد الجندي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، (ص7).

[9] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (باقي الأجزاء)، 1997-2013، (62/9-63).

[10] شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990، (303/2-304).

[11] المفصل في إعراب الجمل: د. عمر مصطفى، د. محمد خالد الرهاوي، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2009، (111-120).

[12] التذييل والتكميل 100/11.

[13] الكتاب: سيبويه (188 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، (60/3). ينظر مقومات الشرط الأساسية في: القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: د. محمد خالد الرهاوي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2019، (ص115).

[14] شرح تسهيل الفوائد 303/2-304.

[15] شرح تسهيل الفوائد 276/2.

[16] التذكرة الحمدونية: ابن حمدون (562 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ، (400/3).

[17] ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، د.ط.ت. (ص132).

[18] ديوان قيس بن الملوح: رواية أبي بكر الوالبي، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، (ص123-124).

[19] البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ، (761/2).

[20] صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955، (1004/2)، برقم (1378).

[21] التذييل والتكميل 228/5.

[22] صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 2000، (222/1) برقم (257).

[23] التذييل والتكميل 106/10.

[24] شعر عمرو بن شأس الأسدي: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1983، ص37.

[25] ديوان شعر عدي بن الرقاع: رواية ثعلب، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، 1987، (ص169).

[26] شرح تسهيل الفوائد 269/2.

[27] المفصل في إعراب الجمل ص251-253.

[28] شرح تسهيل الفوائد 264/2.

[29] المطول على التلخيص: التفتازاني، طبعة عثمانية، 1310 هـ، (ص214).

[30] شرح الرضي على الكافية 138/2.

[31] دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1993، (ص332).

[32] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (773 هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، (395/1).

[33] شرح تسهيل الفوائد 303/2-304.

[34] شرح الرضي على الكافية 138/2.

[35] شرح المفصل: ابن يعيش (643 هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت، (93/2-94).

[36] الكتاب 326/2.

[37] شرح تسهيل الفوائد 274/2.

[38] شرح تسهيل الفوائد 275/2.

[39] الكتاب 32/3.

[40] شرح تسهيل الفوائد 364/2.

[41] البحر المحيط 366/2.

[42] صحيح مسلم 1188/3، برقم (1552).

[43] شرح تسهيل الفوائد 275/2.

[44] شرح تسهيل الفوائد 303/2-304.

[45] شرح الرضي على الكافية 138/2.

[46] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي (975 ه)، تحقيق بكري حياني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981، (24/4). ويروى الحديث بالقاف وحدها دون الواو.

[47] التذييل والتكميل 228/5.

[48] شرح ديوان عنترة: الخطيب التبريزي، قدم له مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، (ص51).

[49] ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري (583 هت)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412ه، (434/3).

[50] سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995، (417/4).

[51] التذييل والتكميل 188/9.

[52] ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 ه)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، (1609/3).

[53] السنن الكبرى: للإمام النسائي (303 ه)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، (79/7)، برقم (7513).

[54] ديوان قيس بن الخطيم ص49.

[55] شرح الرضي على الكافية 139/2.

[56] شرح الرضي على الكافية 138/2.

[57] ارتشاف الضرب 1609/3.

[58] جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (1364 ه)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة (28)، 1993، (105/3).

[59] سبق تخريجه.

[60] ديوان البوصيري: تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955، (ص156).

[61] ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، تحقيق د. سامي الدهان، بيروت، 1944، (425/2).

[62] ديوان ابن عنين: تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، 1959، (ص60).

[63] ديوان حافظ إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987، (ص270).

[64] ديوان معروف الرصافي: اعتنى به مصطفى السقا، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1953، (ص81).

[65] ارتشاف الضرب 2445/5.

[66] شرح المفصل 99/2.

[67] صحيح البخاري: البخاري (256 هـ)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993، (2614/6)، برقم (7150).

[68] معجم الطبراني الأوسط 312/7 برقم (7594).

[69] صحيح البخاري 2193/5، برقم (5830).

[70] الكتاب 30/3.

[71] الكتاب 139/1 - 140 و103/3.

[72] شرح تسهيل الفوائد 299/1.

[73] شرح تسهيل الفوائد 83/4.

[74] الكتاب 140/1.

[75] ديوان قيس بن الملوح ص126.

[76] شرح تسهيل الفوائد 274/2.

[77] شرح تسهيل الفوائد 274/2.

[78] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري (538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ، (713/2-714)، وشرح تسهيل الفوائد 302/2.

[79] شرح تسهيل الفوائد 302/2-303.

[80] شرح تسهيل الفوائد 274/2.

[81] التذييل والتكميل 186/9.

[82] دلائل الإعجاز ص223.

[83] المفصل في إعراب الجمل ص181 و186-187.

[84] شرح المفصل 93/2.

[85] شرح المفصل 93/2.

[86] شرح المفصل 93/2.

[87] شرح المفصل 67/2.

[88] ارتشاف الضرب 369/2

[89] ديوان قيس بن الخطيم ص49.

[90] ارتشاف الضرب 1609/3.

[91] ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1967، (49).

[92] جامع الدروس العربية 105/3.

[93] ارتشاف الضرب 1609/3.

[94] شرح الرضي على الكافية 139/2.

[95] جامع الدروس العربية 105/3.

[96] شرح تسهيل الفوائد 361/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت، (289/2).

[97] ديوان جميل بثينة: صنعة بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1934، (ص22).

[98] ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1950، (ص41).

[99] ديوان أعشى همدان وأخباره: تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة، الرياض، الطبعة الأولى، 1983، (ص103).

[100] ديوان عمرو بن شأس ص84.

[101] ديوان عمر بن أبي ربيعة ص52.

[102] ديوان ابن ميادة: تحقيق د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1982، (ص279).

[103] الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري (577 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، (المسألة 32)، (205/1).

[104] شرح تسهيل الفوائد 372/2-373.